الحياة
تجريبي

دول الخليج تطالب «مجلس حقوق الإنسان» باحترام مدونة قواعد السلوك

الإثنين، ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠١٥ (١٩:٣٢ - بتوقيت غرينتش)
النسخة: الرقمية

جنيف - «الحياة» آخر تحديث: الإثنين، ٢٢ يونيو/ حزيران ٢٠١٥ (١٩:٥٨ - بتوقيت غرينتش)

أكدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اليوم (الإثنين) في بيان مشترك أمام مجلس حقوق الإنسان، التزامها واحترامها للآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك عمل الإجراءات الخاصة، لا سيما وأن هناك زيارات ميدانية قام بها مقررون خاصون إلى دول مجلس التعاون وبترحيب من حكوماته التزاماً منها في تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وحدد سفير دولة قطر في الأمم المتحدة في جنيف فيصل حنزاب الذي ألقى البيان، امتثال دول مجلس التعاون لمنهجيات الأمم المتحدة والآليات التابعة لمجلس حقوق الإنسان، إيماناً منها بأهمية تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفق المنهجيات والاتفاقيات الدولية التي هي طرف فيها، ولقناعتها التامة بأن التعامل مع هذه الآلية يصب في إطار تعزيز وحماية حقوق الإنسان وللاستفادة من تجارب الآخرين.

وأعربت دول المجلس عن استغرابها واستيائها الشديدين عما يصدر من تصرفات غير مفهومة وغير مقبولة من قبل المقررين الخاصين، وهي خارجة عن نطاق «مدونة قواعد السلوك» لأصحاب الولايات والتي كان الغرض منها وفقاً للمادة 1 من المدونة، تعزيز فعالية نظام الإجراءات الخاصة، وذلك بتحديد معايير السلوك الأخلاقي والمهني التي يتعين على أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان مراعاتها في أثناء الاضطلاع بولاياتهم.

واشار إلى أن المقررين الذين زاروا دول المجلس لم يلتزموا بشكل تام بالمدونة التي ارتضاها الجميع منهجية في العمل، وذلك من خلال تقديم طلبات جديدة أثناء الزيارة خارجة عن نطاق البرنامج الرسمي المعد سلفاً والمتفق عليه، بالإضافة إلى الإدلاء بتصريحات استباقية في الاستنتاجات عن الزيارة، وكتابة تقارير بعيدة كل البعد عن الدقة والواقع اعتماداً على مصادر غير رسمية وغير موثوقة و بعيدة كل البعد عن المجتمع الخليجي، ما من شأنه أن يؤثر في مصداقية التقرير وبالتالي يكون غير ذي جدوى.

وشددت دول مجلس التعاون على أن مجلس حقوق الإنسان واللجنة المعنية بالشؤون الاجتماعية والإنسانية والثقافية التابعة للجمعية العامة، هما المحفلان الرئيسان اللذان يستعرض أصحاب الولايات الخاصة تقاريرهم أمامهما، ولكن بعض الممارسات غير المسؤولة خارج إطار المجلس من قبل بعض الإجراءات وبضغط تمارسه بعض المنظمات غير الحكومية من شأنه أن يؤثر بشكل سلبي على طبيعة عمل الإجراءات الخاصة والغرض الذي أنشأت على أساسه.

وطالبت دول مجلس التعاون ضرورة أن يتحلى المقررون بالنزاهة والاستقلالية واحترام سيادة الدول والالتزام بمدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات بغية تحقيق الهدف المنشود.

وعارضت دول مجلس التعاون مشروع القرار المعني بحقوق المثليين، مؤكدة أنه مرفوض، مستنكرة في الوقت نفسه أن يوصي المفوض السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد في التقرير الصادر منه بناء على القرار السالف الذكر بأن تتصدى الدول لرفض المثلية وتعد ذلك تجاوزاً غير مقبول ومرفوض

على العموم من موظف يحمل صفة دولية بتبنيه موضوعاً لا يقبله الدين الإسلامي الحنيف الذي حفظ للإنسان دمه و ماله وعرضه وكرامته، ولا يوجد توافق دولي عليه وتعتبره خروجاً عن المألوف.